الأمم المتحدة

A/63/84–E/2008/80

# الجمعية العامة
# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 June 2008
Arabic
Original: English

**الجمعية العامة**
**الدورة الثالثة والستون**
البند ٦٨ من جدول الأعمال المؤقت*
**تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة**

**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**
**الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨**
جنيف، تموز/يوليه ٢٠٠٨
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت**
**المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث**

# تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح والتعمير والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج تسونامي التي عصفت بالمحيط الهندي

**تقرير الأمين العام*****

موجز

بعد مرور ثلاث سنوات ونصف على وقوع كارثة أمواج تسونامي التي عصفت بالمحيط الهندي في عام ٢٠٠٤، يبدو التقدم واضحا في جميع أرجاء المنطقة المتضررة: فالمشردون داخليا يقطنون في منازل شيدت حديثا، والأطفال يذهبون إلى المدارس، والمستشفيات يعاد بناؤها وإصلاحها. بيد أنه على الرغم من الجهود الفعلية التي تبذل في الإعمار، ما زالت هناك تحديات معقدة عديدة ماثلة في المنطقة وهي تمضي في طريقها نحو التعافي. ويواجه كل من البلدان المتضررة تحديات مختلفة، ومن ثم يتباين مستوى التقدم المحرز؛ إلا أن البلدان جميعا تدرك أن فرادى الأسر المعيشية، والاقتصادات الأوسع نطاقا التي تعتمد عليها تلك الأسر ستلزمها سنوات عديدة كي تتعافى من واحدة من أشد الكوارث الطبيعية تدميرا في التاريخ المدون.

* A/63/50.

** E/2008/100.

*** تقديم هذا التقرير لإتاحة الوقت الكافي للإدارات المعنية للنظر فيه والموافقة عليه.

020708 010708 08-38001 (A)

## أولا – مقدمة

١ – في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ولّد زلزال ضرب المنطقة المقابلة للساحل الغربي لشمال سومطرة بقوة ٩ درجات على مقياس ريختر، أمواج تسونامي شديدة التدمير اجتاحت ١٢ بلدا وأودت بحياة ٩٨٣ ١٨٦ شخصا. وشردت مئات الآلاف وتضرر منها حوالي ٣ ملايين شخص فقد نصفهم مورد رزقهم. وقد بلغت وطأة أمواج تسونامي أشدها في المجتمعات المحلية الريفية الساحلية التي كان يعاني أكثرها في الأصل من الفقر والضعف، ومن قلة خياراتها المعيشية. وتلقت إندونيسيا وتايلند وسري لانكا وملديف والهند أعنف ضربات التسونامي وكانت أكثر البلدان تضررا. كما طال الضرر جمهورية تترانيا المتحدة وسيشيل والصومال وماليزيا وميانمار.

٢ – وقد أعد هذا التقرير في إطار متابعة قرار الجمعية العامة ٩١/٦٢، وهو يقدم لمحة عامة عما أحرزته إندونيسيا وتايلند وسري لانكا وملديف والهند من تقدم وإنجازات وما تواجهه من تحديات، وهو يركز في المقام الأول على جهود تحقيق التعافي في القطاعات الاجتماعية الرئيسية. ويتناول التقرير أيضا تنسيق أعمال تقديم المعونة وتحقيق التعافي، ونماذج المؤسسات الإنسانية ومؤسسات الإنعاش الحكومية، والشفافية والمساءلة أمام الجهات المانحة، بالإضافة إلى الحد من المخاطر، ونظام الإنذار المبكر بأمواج تسونامي، وإدماج الوقاية في التخطيط الإنمائي. ولا مجال للادعاء بأن التقرير يغطي العمل الميداني بأكمله من حيث الإبلاغ عن التقدم، المحرز الذي كان ملموسا في البلدان الخمسة جميعها، من حيث التحديات التي ستظل تواجهها الجهات العاملة على تحقيق التعافي بعد أن غدت الجهود المبذولة جزءا من العمل المشترك.

## ثانيا – أثر أمواج تسونامي والتقدم الذي أحرزته جهود تحقيق التعافي

٣ – قطعت في جهود تحقيق التعافي أشواطا كبيرة نحو الإصلاح والإعمار. ففي البلدان الخمسة الأكثر تضررا، كان التقدم واضحا للعيان خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وقد وفت بلدان عديدة بوعودها بإعادة البناء على نحو أفضل من ذي قبل، وتجلى ذلك في عدد المنازل الأكثر أمانا التي تم تشييدها، وفي تحسن مرافق التعليم والصحة، والخطوات الهامة التي اتخذت في ميداني إدارة مخاطر الكوارث والحد من مخاطر الكوارث.

٤ – وقد أحرز جزء كبير من هذا التقدم في مواجهة عقبات جسيمة، كالمعوقات اللوجستية، والعوائق الإدارية، وضعف القدرات، وتحديات التنسيق، وازدياد معدل التضخم، واشتعال التزاع من جديد في سري لانكا. وسوف تواجه جهود الإنعاش وإعادة البناء مستقبلا

في جميع أنحاء المنطقة المتضررة من أمواج تسونامي هذه التحديات وغيرها، مما سيتراوح بين تحديات تتصل بالتشغيل ومسائل متعلقة بالسياسات.

٥ - وتتمثل التحديات المتواصلة التي تواجهها الوكالات التي تتولى زمام تلك الجهود، في جملة أمور من بينها، الربط بين مختلف عمليات الإنعاش الجارية، وتوفير المعلومات الأساسية أو الوصول إليها، وبناء قدرات الحكومات المحلية، وما إلى ذلك. فعلى سبيل المثال، وفرت العديد من نظم المعلومات المتعلقة بأمواج تسونامي بيانات عن المساهمات لم تخضع للتحليل، ولم يجر ربطها بعمليات التقييم الجارية للاحتياجات. وعلاوة على ذلك، كانت نظم التخطيط في العديد من الوكالات المنفذة، وما زالت تستند إلى التقييمات والالتزامات الأولية، على الرغم من أن الاحتياجات قد تغيرت إلى حد كبير في قطاعات عديدة.

**الهند**

٦ - اجتاحت أمواج تسونامي ما يزيد على ٤٠٠ ١ ميل من سواحل الهند الجنوبية. وفي قرابة ٠٨٩ ١ قرية، بلغ عدد القتلى ٤٠٥ ١٢ أشخاص ولحق الضرر بما يقرب من مليوني نسمة، وناهز عدد المشردين ٠٠٠ ٦٥٠ نسمة. وتحملت ولاية تاميل نادو العبء الأكبر من الكارثة، تليها منطقة جزر أندمان ونيكوبار. وقُدِّرت الاحتياجات في الفترة التي تلت كارثة أمواج تسونامي بمبلغ ٢,١ مليار من دولارات الولايات المتحدة. وفي جميع المناطق، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ثلث السكان المتضررين ينتمون إلى الفئات الاجتماعية المحرومة والمهمشة، كطائفة الداليت أو رجال ونساء القبائل.

٧ - وفي الهند دمرت أمواج تسونامي ما يقدر عدده بنحو ٠٠٠ ١٠٠ منزل أو ألحقت أضرار بها. وقد اقترحت ولايات كيرالا وأندرا برادش وتاميل نادو، ومنطقتا بودوشيري وجزر أندمان ونيكوبار التابعة للاتحاد، إعادة تشييد حوالي ٠٠٠ ٧٦ منزل خلال المرحلة الأولية من عملية الإعمار. واستجابة لهذا الاقتراح، بلغ عدد المنازل التي أعيد تشييدها أو يعاد تشييدها في وقت كتابة هذا التقرير ٠٠٠ ٧٢ منزل تقريبا. وشرعت حكومة ولاية تاميل نادو في تشييد ٠٠٠ ٥٥ منزل إضافي بتمويل من الحكومة المركزية أو البنك الدولي، وتقع تلك المنازل في منطقة تبعد كيلومترا واحدا عن الساحل أو ٢٠٠ متر عن مجمّعات المياه. وفي كيرالا، يتوقع تشييد ٨٦٠ ١٠ منزلا إضافيا.

٨ - يعدّ التعليم في مرحلة ما بعد التسونامي عنصرا جوهريا لحماية ونماء كل طفل. فقد تضرر ما يقرب من ٠٠٠ ٢٦٠ طفل جراء أمواج تسونامي. وقد ضمنت التدخلات استئناف التدريس بأقصى سرعة ممكنة، ووفرت مجموعة أدوات تعليمية عالية الجودة، كما ضمنت تكوين بيئة موائمة للأطفال بتوزيع الأثاث واللوازم. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨،

بلغ عدد المستفيدين من تلك التدخلات في ولاية تاميل نادو ٥٨٨ ١٣٨ طفلا و ٤٧٢ ٣ معلما. وجرى التركيز بصورة خاصة على تعزيز الأنشطة التي تمارس إلى جانب المناهج الدراسية وأنشطة التعلم التشاركي لتعزيز إمكانات الأطفال على التكيف بفعالية مع التغير الاجتماعي، وجرى تدريب المعلمين على تنفيذ برنامج التعلّم من خلال الأنشطة وتم توسيع نطاق هذه المنهجية بنجاح خارج المناطق المتضررة بأمواج تسونامي لتشمل جميع المدارس الابتدائية والمتوسطة في ولاية تاميل نادو البالغ عددها ٠٠٠ ٤٧ مدرسة.

٩ - أصيبت أيضا، البنية الأساسية في مجال الصحة بأضرار بالغة من جراء أمواج تسونامي. وبالإضافة إلى إعادة بناء المرافق وتوفير اللوازم الطبية، اضطلع بعدة مبادرات أخرى لتحسين نوعية الرعاية الصحية وللتعامل مع المسائل الصحية في فترة ما بعد الكارثة. وسعيا لخفض معدلات وفيات الأطفال، جرى تدريب ١٨٠ ١ من العاملين في ميدان الصحة على مستوى القرى، و ٨٧٠ طبيبا على مستوى الولاية، و ٢٠٠ من أعضاء هيئة التدريس في أقسام طب الأطفال في كليات الطب الحكومية على استعمال بروتوكولات الإدارة المتكاملة لأمراض الرضع والأطفال. كما جرى تدريب ما مجموعه ٨٠٠ من موظفي الصحة على مهارات الاتصال لتغيير السلوك، كما جرى تدريب الممرضات في ١٣ من المقاطعات المتضررة على رعاية المولودين حديثا، ووفرت ٦ وحدات صحية متنقلة للتعامل مع حالات الطوارئ التي تشمل مرضى حديثي الولادة والحوامل. وجرى تدريب جميع موظفي مراكز الخدمات المتكاملة المعنية بنماء الطفل وعددهم ٦٠٠ ١١٩ موظف على ممارسات إطعام الرضع والأطفال الصغار، وغطت المجموعات المكلفة بدعم الأمهات التي أنشئت حديثا ٢٠ مليون نسمة في المقاطعات المتضررة. وأخيرا استخدمت وسائل الإعلام لتوعية الجمهور بمختلف المسائل المتصلة بالصحة.

١٠ - ولقد كان لكارثة التسونامي وقع شديد الوطأة على نفوس الضحايا مما استلزم توفير خدمات نفسانية اجتماعية لمساعدة السكان على العودة إلى حياتهم الطبيعية. وتحقيقا لهذا الهدف جرى وضع نهج مجتمعي تم تنفيذه من خلال تدريب السكان المحليين على العمل في هذا المجال على مستوى المجتمعات المحلية، بحيث يقدمون الدعم لمجموعة عددها ٠٠٠ ٢٢٥ نسمة من خلال توفير المساعدة النفسية والاجتماعية وإحالة المرضى للحصول على الرعاية الصحية المتخصصة. كما أن برامج التوعية بحقوق الطفل، والاستشارات في المدارس، والأنشطة المجتمعية المضطلع بها في مراكز رعاية الطفل ساعدت أكثر من ٠٠٠ ١١٥ طفل على التغلب على المحنة ووفرت لهم الحماية من احتمالات إساءة المعاملة والاستغلال. وفي ولاية كيرالا يجري في إطار برنامج للتوعية الاجتماعية تعليم حوالي ٠٠٠ ٧٠٠ طفل قيم الديمقراطية والمساواة بين الجنسين.

١١ - وتسجل في الولايات المتضررة من التسونامي أعلى معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز في الهند. وفي هذا الصدد، عمدت الأمم المتحدة بالشراكة مع أصحاب المصلحة الأساسيين إلى تنفيذ مشاريع تلبي احتياجات المصابين، لا سيما المعرض منهم لخطر الاتجار بهم، وللناجين من أعمال الاتجار والأفراد الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية. وقد تلقت ٢ ٠٠٠ من لجان المراقبة في القرى دروس توعية بشأن الاتجار بالبشر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتم انتقاء ٥٠٠ من المثقفين الأقران وتدريبهم، كما جرى تعريف أكثر من ٣٠ ٠٠٠ امراة وطفل، في المناطق المتضررة من أمواج تسونامي، بالمسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واستفاد الآلاف في جميع أرجاء ولاية تاميل نادو من حملة متعددة الوسائط تهدف إلى حماية حقوق السكان. وأنشئت ٣ مراكز للمعونة القانونية لتوفير العدالة لحاملي فيروس نقص المناعة البشرية، وتمت توعية أكثر من ٢ ٠٠٠ شرطي بالمسائل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية، ومنها الوصم والتمييز اللذان يلاحقان أكثر الفئات تعرضا لخطر الإصابة والأشخاص الذين يعيشون مع المرض.

١٢ - وركزت جهود استعادة سبل الرزق على استئناف الأنشطة الاقتصادية التي كان يضطلع بها قبل الكارثة واستحداث سبل بديلة لكسب العيش من خلال التدريب المهني وتقديم الدعم للمشاريع التجارية الصغيرة. ويجري تهيئة فرص، للشباب والنساء والمحرومين، للعمل مقابل أجر أو للعمل الحر، وقد تم تدريب ٣ ٥٠٠ من المستفيدين من تلك الفرص لإكسابهم المهارات اللازمة لمزاولة أنشطة مدرّة للدخل. ويتلقى ٢ ٠٠٠ من المستفيدين التدريب على إقامة مشاريع تجارية باستخدام منهجية منظمة العمل الدولية المعروفة باسم ''ابدأ مشروعك ثم طوّره''. وسيستفيد، أيضا، هؤلاء من الدعم/الصلات مع المصارف والمنظمات الأخرى بما يكفل إنشاء مشاريع مستقرة.

١٣ - وتمضي الجهود الرامية إلى تطبيق السياسة المتعلقة بمصائد الأسماك على مستوى الولايات قدما بخطى كبيرة. وقد أقيمت مشاريع نموذجية لإدارة مصائد الأسماك على مستوى المجتمعات المحلية في ٥٥ قرية في ولايتي تاميل نادو وكيرالا، بمشاركة الممثلين المنتخبين محليا. وستساهم الدروس المستفادة من هذه المبادرات في وضع إطار لسياسات إدارة مصائد الأسماك الموكلة إلى أصحاب المصلحة في كل من تاميل نادو وبودوشيري. ويجري حاليا إعداد العديد من الدراسات الهامة لخفض أسطول سفن الصيد بشباك الجر في خليج بالك، وتوفير الخدمات المالية للصيادين وتنويع طرائق كسب الرزق من مصائد الأسماك. وبالمثل، يضطلع حاليا بمشاريع نموذجية حيوية لتشجيع تقديم الدعم لمشاريع صيد الأسماك المتناهية الصغر، وإدارة الموانئ من قبل أصحاب المصلحة، إضافة إلى مشروع لتربية الأحياء المائية في مجمعات مياه تستفيد منه النساء المستغلات بالصيد.

١٤ - وتعد إدارة مخاطر الكوارث جزءا لا يتجزأ من عملية الإعمار والإصلاح في المناطق المتضررة من أمواج تسونامي في الهند. وتبذل الجهود للربط بين الجهود المنتظمة والمستدامة لإدارة الكوارث والمخاطر على مستوى المقاطعات والولايات والصعيد الوطني. وتشمل تلك الجهود تحديد المناطق المعرضة للخطر والتخطيط لإدارة السواحل، وإنشاء الملاجئ للاحتماء من الأعاصير، وبناء المساكن المقاومة لأخطار الكوارث، وتعزيز قدرات الحكومات والمجتمعات المحلية على الحد من أخطار الكوارث. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، تلقى ٣ ٢٠٠ من أفراد أفرقة الإنذار المبكر المجتمعية التدريب على فهم إشارات الإنذار المبكر والاستجابة لها. وجرى إصدار مواد دعائية وكتيبات تدريب بهدف تعميم منهجيات التأهب بين أصحاب المصلحة.

١٥ - ويعد دعم السياسات وتنسيقها شرطا لازما في إطار الحد من أخطار الكوارث. وفي تاميل نادو، كان إنشاء مركز للتنسيق والموارد على مستوى الولاية تواكبه شبكة من المراكز على صعيد المقاطعات، خطوة ضرورية لتعزيز الشراكات بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في مجال تنسيق المعونة. ومع اختتام عمليات التعافي من كارثة أمواج تسونامي، اكتسبت هذه المراكز طابعا مؤسسيا وأعيد تركيز أنشطتها في السياق الإنمائي بحيث تتولى تنسيق عمليات التأهب للكوارث والحد ومن أخطارها. كما جرى تطوير نظام إلكتروني لتتبع المستفيدين تستخدمه حكومة ولاية تاميل نادو كأداة لإدارة المعونة والمعلومات، مما وطد أركان الحكم المحلي وعزز المساءلة والشفافية والتنسيق وأسهم في كفاءة إدارة مخاطر الكوارث بفعالية وسهولة ويسر.

١٦ - ولقد ألحقت أمواج تسونامي بالنظم الإيكولوجية الساحلية الهشة في المنطقة آثار غير مسبوقة. ومن ثم اعتمد نهج من مرحلتين لتقييم المسائل المتصلة بالتنمية الساحلية المطردة، وازدياد الاحتياجات من الموارد، وتغيير القوانين، وفي الوقت نفسه،تحديد التدخلات اللازمة لضمان أمن هذه البيئة الساحلية الفريدة واستدامتها في الأجل الطويل. وأجريت دراسات أساسية، ونفذت بروتوكولات رصد طويلة الأجل لأغراض الحفظ المستمر. وسوف تعود البرامج التي توجه استراتيجيات استعادة التوازن الإيكولوجي للسواحل بالمنفعة على المجتمعات المحلية، من حيث أنها ستؤمِّن سبل الرزق وحماية السواحل من الكوارث الطبيعية. وعلاوة على ذلك أعلنت وزارة المالية الهندية في شباط/فبراير ٢٠٠٨ عن اعتزامها إنشاء مؤسسة دائمة لمعالجة المسائل المتعلقة بتغير المناخ وبتوطيد الروابط في ميدان الحد من أخطار الكوارث.

١٧ - وقد سعت الأمم المتحدة، في ظل الشراكة مع الحكومة، إلى إيجاد بيئة آمنة للسكان المتضررين، وذلك من خلال برامج تعزيز النظافة العامة وتشييد ٦٥٠ مرحاضا يستخدم

الصرف الصحي الإيكولوجي في ولاية تاميل نادو. كما أنشئ نظام لإدارة النفايات في ١٩٢ من مراكز الإيواء المؤقت لتوعية الأطفال بأهمية المحافظة على بيئة نظيفة. وفي منطقة جزر أندمان ونيكوبار، شيد ٣٣١ نظاما لجمع مياه الأمطار بهدف تحسين الوصول إلى المياه النظيفة في المنازل والمدارس ومراكز رعاية الطفل (الأنغنوادي) والمراكز الصحية.

## إندونيسيا

١٨ - أكثر من ثلاثة أعوام انقضت على وقوع هزة أرضية وتسونامي في إقليم آتشيه - وهزة أرضية لاحقة في جزيرة نياس في آذار/مارس ٢٠٠٥ - ألحقت دماراً مادياً هائلاً وقتلت ما يزيد على ٠٠٠ ١٣٠ شخص وأثرت على سبل عيش ٠٠٠ ٥٠٠ شخص على الأقل. وتقدر الآن الاحتياجات من التمويل اللازمة لتغطية نفقات إنعاش إقليم آتشيه وجزيرة نياس على الأجل الطويل عموماً بمبلغ ٨ بليون دولار (يشمل ١,٢ بليون دولار للتضخم و ١,٩ بليون دولار لإعادة البناء بشكل أفضل)، وقد تم بالفعل التعهد بمبلغ ٧ بليون دولار منها لمشاريع محددة. بيد أن النفقات المستقبلية ستكون مقيدة، فلا تزال القدرة الاستيعابية لهذه الصناديق غير كافية. ويتعين تعزيز التخطيط والتنسيق الاستراتيجيين لضمان استيعاب الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية الضرورية لزيادة الإنفاق على الإنعاش وإعادة التأهيل تلبيةً لاحتياجاتها الناشئة.

١٩ - وما قام به قطاع الإسكان من عمليات بناء شملت ٣٤١ ١٦٢ منزلاً دائماً جديداً وتصليحات إضافية تلزم ٠٠٠ ٨٥ منزل، شكل أكبر تحد لإندونيسيا. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧، شيد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ٩٢٣ ١٩ مأوى مؤقتاً، لاستيعاب أكثر من ٠٠٠ ٨٠ شخص. ولغاية شباط/فبراير ٢٠٠٨، انخفض عدد الأسر المعيشية البالغ ٠٥٦ ٢ أسرة لا تزال في مآوى مؤقتة من مجموع أصلي لنحو ٦٨٨ ١٦ أسرة معيشية. ولا تزال التحديات تتمثل في تحسين الهياكل الأساسية للمجتمع المحلي وإنجاز جميع مشاريع البناء بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٢٠ - وركز العمل في الخدمات الاجتماعية على التعمير المادي وتحسين النوعية. وقد أثرت هذه الكارثة تأثيراً شديداً على قطاع التعليم، حيث قتلت ٥٠٠ ٢ مدرس ودمرت أو ألحقت الأضرار بما يقرب ٦٣٦ ٢ مدرسة. وأعيد إلى الآن بناء أو إصلاح ٦٩٨ مدرسة دائمة أُلحق بها ٣٧٩ مرفقاً مؤقتاً. وجرى تدريب ٩٧٧ ٢١ مدرساً في إقليم آتشيه وجزيرة نياس. وعدم توفر التنسيق والتخطيط قد أبطأ وتيرة الجهود المبذولة في قطاع التعليم، وهذا ما تبين من التنافس بين الوكالات على بناء المواقع ومن تقارير عن المغالاة في التعمير في بعض المناطق.

٢١ - وفي القطاع الصحي الذي شهد تضرر أو دمار ١٢٢ مبنى و ٣٨٦ مرفقاً صحياً، أعيد بناء أو إصلاح ثلاثة مستشفيات و ٥٥ موقعاً صحياً تابعاً لها و ٦٨ مركزاً صحياً في إقليم آتشيه، إلى جانب ١٩ مبنى آخر في جزيرة نياس. وتتجاوز الأرقام المتعلقة بالتعمير عدد المرافق الصحية المتضررة من الكارثة، حيث اعتبرت أيضاً مراكز صحية كثيرة تضررت أثناء الحرب في إقليم آتشيه من المرافق المقرر ترميمها. وبالإضافة إلى التعمير، ثمة حاجة مستمرة لتوفير لوازم ومهارات طبية للموظفين في هذه المرافق الجديدة، وتتيح وكالة الإصلاح والتعمير لآتشيه ونياس إمكانية الحصول على التدريب والتعليم لتنمية القدرات وتوفير الخدمات الصحية.

٢٢ - وركزت أنشطة عديدة على تقييم الحالة البيئية بعد تسونامي في آتشيه وشمال سومطرة. وفي إشارة إلى ما أحرز من تقدم في الحد من أخطار الكوارث، شيدت حتى الآن وسائل لحماية السواحل تمتد على أكثر من ٣٦ كم (مثل الحواجز البحرية)، وحواجز للمياه المالحة تمتد على ٢١ كم. وقامت الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للأراضي الرطبة ومنظمات محلية أخرى بتمويل وتنفيذ مشروعين لإعادة غرس أشجار المانغروف. وتقدم المجتمعات المحلية الدعم لهذين المشروعين وقد لاحظت زيادة في التنوع البيولوجي (القريدس وسرطانات البحر والطيور المخوصة) الأمر الذي يعزز بالتالي دعامة سبل رزقها. بيد أنه ثمة شواغل تتعلق بنوعية البناء والتعمير في بعض الأحياء القريبة جداً من الساحل. وبرغم ذلك، ستسهم زيادة توعية المجتمع والتخطيط لتصميم ورسم خرائط طرق النجاة ومناطق الملاذ الآمن في إقامة مجتمعات محلية أكثر سلامة وبقاءً.

٢٣ - وكان لتسونامي أثر هائل على سبل الرزق. وبالإضافة إلى الأضرار التي لحقت قطاع الإنتاج وبلغت ١,٢ بليون دولار، فقدَ ١٠٠ ٠٠٠ من أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة مصادر رزقهم؛ وتعرض ١٣ ٨٢٨ قارباً للضرر، ودمرت مساحة ٢٧ ٥٩٣ هكتار من بحيرات الأسماك وشرد ٦٠ ٠٠٠ مزارع وتضررت مساحة تقارب ١٥٠ ١٣٦ هكتاراً من الأراضي الزراعية. وهناك مظاهر واضحة لاستعادة سبل الرزق، وقد تجلى ذلك بعودة ما يزيد على ثلثي القوة العاملة من الذكور إلى العمل في المناطق الريفية والحضرية معاً. وبالإضافة إلى ذلك، جرى توزيع ٣ ١٤٢ قارباً وإصلاح مساحة ١٢ ٩٣٥ هكتاراً من بحيرات الأسماك ومساحة تزيد على ٦٣ ٩٢٣ هكتاراً من الأراضي الزراعية.

٢٤ - وتبين من مجموعة عام ٢٠٠٨ لتدابير تقييم مؤشرات التعافي من كارثة تسونامي ومن تقييم البنك الدولي أن الفقر عاد إلى المستويات التي كان عليها قبل تسونامي في إقليم آتشيه. وقد تعزى هذه الحالة إلى الأثر الهائل للدعم الدولي والمحلي، كما أنها حالة توحي

باحتمال الإفراط منذ البداية في تقييم معدلات الفقر في أعقاب الكارثة. وعلى أية حال، يبقى الفقر تحدياً رئيسياً لآتشيه ونياس بسبب ما لحق بالزراعة الريفية ومصائد الأسماك وسبل الرزق الرئيسية للفقراء من أضرار.

٢٥ - وربما تعتبر عملية السلام في إقليم آتشيه أهم مثال على إعادة البناء بشكل أفضل. وإثر التوقيع على اتفاق السلام في عام ٢٠٠٥ والانتخابات الديمقراطية في عام ٢٠٠٦، لم تحدث أية انتكاسات كبيرة لعملية السلام، بل اعتبرت إنجازاً هاماً بعد انقضاء ٣ عقود من النزاع. وتكثفت الجهود في عام ٢٠٠٨ لضمان اتباع نهج يراعي ظروف النزاع في عملية إنعاش طويلة الأجل مع دنو موعد إنجاز خطة حكومية متعددة السنوات لإعادة الإدماج وبناء السلام، وذلك بدعم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة وشركاء آخرين.

٢٦ - ويطرح الحد من مخاطر الكوارث تحديات هامة أخرى. فقد خسر الكيان الحكومي للتصدي للكوارث في إقليم آتشيه قدرات كبيرة وأخذ يعمل حالياً بدون إجراء تشغيلي معياري رسمي. ولا يزال تقديم ودعم الجهود للحد من مخاطر الكوارث على المستويين الإداري والبرنامجي يجري وفق شروط إطار عمل هيوغو، للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[(١)]. وقد اعتبر إصدار القانون التنفيذي لإدارة الكوارث في شكل قانون في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ خطوة هامة للغاية نحو إرساء إندونيسيا للهياكل والنظم اللازمة لإدراج سياسة الحد من مخاطر الكوارث في عملية التنمية، وهي خطوة تستوجب تعزيز القدرة والمشاركة المحلية.

٢٧ - وقد أفضى إصرار الحكومة على إنشاء آليات تشاركية واسعة النطاق لتقديم المعونة إلى وضع برامج تبين أهمية النهج القائمة على مشاركة المجتمع المحلي. وتدل النتائج الناجمة عن تقييم أي أثر على وجود صلة بين الاعتماد المبكر لنهج قائمة على مشاركة المجتمع المحلي وبين تحسين نوعية واستدامة عملية الإنعاش وما تبعث عليه من ارتياح للمجتمع المحلي. وقامت الحكومة بتحويل مبالغ كبيرة من الأموال من ميزانيتها الخاصة لتعزيز عمليتي التعمير والإنعاش بقيادة المجتمع المحلي، وطالبت في الآونة الأخيرة موئل الأمم المتحدة بأن يصدر استعراضاً للدروس المستفادة والمتعلقة ببناء المساكن التي من المفترض أن تستكمل في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

(١) A/CONF. 206/6 والتصويب ١، الفصل الأول، القرار ٢.

٢٨ - وقام مكتب منسق الأمم المتحدة لعمليات الإنعاش في آتشيه ونياس بتوسيع نطاق أنشطته الرئيسية لتلبي بصورة متزايدة احتياجات الإنعاش المعقدة بالتركيز على ما يلي: (أ) تقديم الدعم لعملية الحد من مخاطر الكوارث وللحكومتين الإقليمية والمحلية من أجل تعزيز القدرة على تنفيذ أنشطة إدارة الكوارث والمخاطر من خلال آليات التنسيق والتخطيط على مختلف المستويات الإدارية، وتحديداً فيما يخص أقلمة عمليتي الإنعاش والتعمير؛ (ب) وتقديم دعم تنسيقي لمنظومة الأمم المتحدة ولمجتمعات الإنعاش في آتشيه ونياس، ولا سيما عبر فريق إدارة أمن المناطق وفريق الأمم المتحدة واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومجموعات مستخدمي الخدمات المشتركة.

٢٩ - وبينما تواصل وكالة الإصلاح والتعمير لآتشيه ونياس تخطيط عملية تسليم مهامها للحكومة المحلية ومغادرة آتشيه ونياس في عام ٢٠٠٩، ينظر جميع الشركاء في التعمير في إدخال تغييرات على برامجهم. ولا بد من الإسراع في بذل جهود تكفل وضع القوانين والأنظمة اللازمة موضع التنفيذ لتيسير تسليم الأصول، بما في ذلك تحويل قوائم جرد الأصول. ولا بد من إدراج الجهود الرامية إلى بناء القدرات على نطاق واسع في استراتيجيات إدارة الأصول لضمان مواصلة الأداء وصيانة الأصول بعد نقلها. وينبغي التشجيع على إتاحة واغتنام الفرص اللازمة لمشاركة الجهات صاحبة المصلحة، ومنها المنظمات غير الحكومية والصحافة والقطاعين الأكاديمي والخاص من خلال مجموعة آتشيه للتقارب التي يوجهها الفريق التقني العامل للأمم المتحدة. وتبذل جهود كبيرة لتكريس ثقافة عامة بشأن الاستعداد للكوارث والتخفيف من وطأتها بما فيها إنذار تسونامي المبكر وتنفيذ عمليات إخلاء في ٣٠٠ قرية. ويتعين على أصحاب المصلحة وصل المجتمعات المحلية بنظم إنذار رسمية ضمن إطار للتصدي لأخطار متعددة، وذلك أثناء تعزيزها لنظم إنذار مبكر محورها الناس.

## ملديف

٣٠ - غمرت أمواج تسونامي جميع جزر البلد المأهولة البالغ عددها ١٩٩ جزيرة إلا ٩ منها؛ وقد اختفت جزيرتان وتضررت بشدة ٥٣ جزيرة. وتشرد ٠٠٠ ١٥ شخص ولحقت الأضرار الشديدة بثلث السكان البالغ عددهم ٠٠٠ ١٠٠ شخص تقريباً، حيث فقدوا المنازل وسبل الرزق والهياكل الأساسية. وقد لبيت احتياجات الإنعاش المقدرة بـ ٣٩٣,٣ مليون دولار من الالتزامات رغم وجود حالات نقص في بعض القطاعات. وقد أنفق ما مجموعه ١٤١ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. وتضررت بشكل هائل دعائم النشاط الاقتصادي من سياحة وصيد وزراعة. وتلقى قطاع مصائد الأسماك معونة لإصلاح

٨٢ في المائة من السفن والمعدات المتضررة ومنحاً نقدية. وفي القطاع الزراعي، أعانت المساعدة الغوثية الأساسية البالغة ١,٤ مليون دولار ٠٠٠ ٦ أسرة، وتلقت نساء من ٢٦ جزيرة معدات لكسب الرزق ومنحاً نقدية لاستبدال الأدوات المستخدمة في الأنشطة المترلية لتوليد الدخل. وحسنت الدراسة الاستقصائية التي أجريت في عام ٢٠٠٦ لتقييم أثر تسونامي من المعرفة العامة لأثر تسونامي على المرأة، فأتاح ذلك الفرصة لتحديد أوجه عدم المساواة بين الجنسين ومعالجتها.

٣١ - ويجري الآن تخفيف وطأة أثر تسونامي الشديدة على الاقتصاد، بما في ذلك ما طرأ من انخفاض أولي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبته ٦٢ في المائة، وذلك عن طريق زيادة الإيرادات المتأتية من السياحة وإعادة البناء. وإثر الجهود المكثفة التي بذلتها الحكومة، تعافى تماماً قطاع السياحة واقترب كثيراً معدل السائحين الوافدين في عام ٢٠٠٦ من مستويات فترة ما قبل تسونامي. وساهمت استعادة عافية قطاع السياحة ومصائد الأسماك في تحقيق نمو استثنائي للناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبته ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٦، وقد استقرت هذه النسبة منذ ذلك الحين عند متوسط يبلغ ٨ في المائة في عام ٢٠٠٧. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، جرى في المقام الأول تعمير وترميم عدد واسع من المنازل، أي ٠٠٠ ٣ مترل أو نصف إجمالي المنازل المتضررة، وذلك من خلال عمليات نفذت للمرة الأولى بقيادة المجتمع المحلي. ووضعت الحكومة مؤخراً سياستها الوطنية الأولى للإسكان لمعالجة قضية طال أمدها ألا وهي قضية توفير المساكن للفئات الضعيفة وذات الدخل المنخفض.

٣٢ - وفي القطاع الصحي، ركز العمل على التعمير واستبدال الهياكل الأساسية المادية والمعدات وتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث في المستقبل. ويجري بناء ٤ مستشفيات؛ وقد أنجز إنشاء ٦ مراكز صحية من أصل ١٢ مركزاً تقرر إنشاؤها وهناك ٤ مراكز قيد الإنشاء. وسيعاد ترميم أو تعمير ما مجموعه ٣٠ موقعاً صحياً، وقد أنجز ٢٤ موقعاً منها. وبما أن وقف نمو وفقدان أطفال دون الخامسة من العمر أصبح شاغلاً رئيسياً، يجري تجهيز مراكز صحية على نحو ملائم لدعم نظام مراقبة التغذية وصحة الطفل بهدف تحديد الأطفال الذين يعانون من سوء تغذية من أجل القيام بتدخلات محددة الأهداف وتنفيذ مشروعٍ لتعزيز النماء المتكامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وذلك في ٥ جزر مرجانية تحظى بالاهتمام. وجرى تدريب ٢٥ جهة مزودة بالرعاية الصحية في التماس المشورة والفحوص طوعاً لمنع ومراقبة انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من الأم إلى الطفل. وقد أنشئت خدمة شاملة لحماية الأطفال تشمل خدمات الإحالة إلى المعلومات وكفالة الحماية القانونية للأطفال من خلال قانون قضاء الأحداث وتوفير خدمات الحماية والتعافي وإعادة الإدماج

لضحايا العنف والاستغلال وخفض الطلب على المخدرات وتقليص خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وأمراض أخرى.

٣٣ - وبحلول نهاية عام ٢٠٠٦، تم تطوير أو بناء ٢٠ مدرسة من أصل ٨٧ مدرسة دائمة تقرر إنشاؤها و ٥ مدارس من أصل ٢٠ مدرسة من المدارس التحضيرية. ومنذ ذلك الحين، جرى توسيع نطاق برامج التعليم الجيدة ليشمل جميع المدارس التحضيرية المسجلة في البلد، وقدم هذا البرنامج بالاشتراك مع وزارة التعليم الدعم لإنشاء ٢٠ مركزاً من مراكز موارد المدرسين الواقعة في الجزر المرجانية. وتهدف هذه المراكز إلى مواصلة تنفيذ وسائل تكفل توفير التعليم الملائم للأطفال؛ وعلاوةً على ذلك، يواصل التعليم اكتساب الزخم.

٣٤ - وفي قطاع صيد الأسماك، تحققت أهداف الإنعاش. وتتركز الجهود الآن على تحقيق تنمية طويلة الأجل تشمل وضع أنظمة ومبادئ توجيهية ملائمة للقطاع، واستثمار رأس المال والدعم التقني للتنويع وتوفير التدريب للمشتغلين في الصيد التجاري. وقد أدخلت منهجيات لتوسيع نطاق الزراعة في ١٤ جزيرة وأنشئت ٥ أسواق مجتمعية لبيع السمك وتم تيسير عملية إدارة النفايات في ١٦ جزيرة.

٣٥ - ووضع المركز الوطني لإدارة الكوارث، الذي صار مؤسسة دائمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، خطة وطنية لإدارة الكوارث. ووضعت خطط مجتمعية للاستعداد للكوارث في ٣ جزر مرجانية تضم ١٩ جزيرة تهدف إلى بناء قدرات المجتمعات المحلية للجزر لمواجهة أثر الكوارث وإدارته ولتعزيز مقاومتها؛ ويعتزم تكرار ذلك في جزيرتين مرجانيتين أخريين في عام ٢٠٠٨. ويرمي البرنامج الحكومي للجزر الآمنة إلى نقل بعض سكان الجزيرة إلى سبع جزر ''أكثر أمناً'' أو إنشاء ''مناطق آمنة'' للمجتمعات المحلية المعزولة على الجزر النائية؛ وتركز السياسات البرنامجية على وضع إطار استراتيجي بيئي لمرحلة ما بعد تسونامي.

٣٦ - ودعماً لعملية ترميم البنى الأساسية، جرى إصلاح ٦ موانئ للجزر و/أو إعادة بنائها في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وستنجز الحكومة قريباً إعادة بناء مرفأ آخر. وبمجرد إنجازه في آب/أغسطس ٢٠٠٨، سيعود هذا المشروع الذي تصل تكلفته إلى ٦,٩٢ مليون دولار بالفائدة على أكثر من ٠٠٠ ١١ شخص. وقد اتبعت أساليب تشاركية في تنفيذ عمليات الرصد والتشاور مع المجتمعات المحلية في الجزر. وقد أصلحت مناطق أشجار المانغروف وغيرها من النظم الإيكولوجية الساحلية في جزيرة هورا من خلال إقامة شراكة مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والمنظمة الدولية للأراضي الرطبة.

٣٧ - وتم تزويد الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية بلوازم جمع مياه المطر وحشدت محطات للتحلية بالتناضح العكسي لتوفير إمدادات مياه مأمونة لاحتياطي الطوارئ. وأقيمت نظم

نموذجية للمرافق الصحية على ٤ جزر مشمولة بمشاريع رائدة لضمان استدامة البيئة وحفظها تعبيراً عن مبادئ إعادة البناء بصورة أفضل.

٣٨ - وتمثلت الإنجازات الرئيسية لمشروع تنسيق المعونة فيما يلي: إنشاء قاعدة بيانات للمساعدة الإنمائية من أجل تتبع ورصد الموارد الخارجية بما في ذلك استخدامها كأداة إنعاش تقدم البيانات عن جميع أنواع المساعدة الإنمائية؛ وتحليل للهياكل الأساسية لتنسيق المعونة؛ وإنشاء منتدى شراكة الملديف الذي ضم المجتمعات الدولية والوطنية لمناقشة مسائل التنمية؛ وإجراء استعراضات دورية للاحتياجات المالية للخطة الوطنية للتعافي والتعمير.

٣٩ - ومع أن عملية التعافي تمضي على المسار السليم، لا تزال هناك عدة تحديات رئيسية. وأحدها هو دفع وتيرة عملية الإسكان وإعادة بناء المرافئ، ولا سيما ٥٠ مرفئاً من المرافئ ذات الأهمية القصوى. وقد أحرز تقدماً متواضعاً في تنفيذ برنامج سلامة الجزر، وذلك بسبب ما تواجهه الحكومة والمجتمعات المحلية من تعقيدات في إعادة إسكان وتجميع المجتمعات المحلية على مختلف الجزر المرجانية. ويدل ما تسببته أمواج البحر العالية التي غمرت بشدة في أيار/مايو ٢٠٠٧ سواحل ٨٨ جزيرة من أصل ١٩٧ جزيرة مأهولة على زيادة ضعف سكان الجزر الصغيرة، ويؤكد بالتالي أهمية الحد من مخاطر الكوارث والإدارة البيئية.

٤٠ - وأخيراً، لقد شكل الإصلاح السياسي هدفاً رئيسياً لعملية إعادة البناء بشكل أفضل في ملديف. وفي أوائل عام ٢٠٠٥، أطلقت الحكومة عملية شاملة لإصلاح أجهزة الحكم لا تزال تواجه اليوم تحديات خطيرة. والتغلب على هذه التحديات يتطلب تعهداً بتسوية سياسية وحواراً سياسياً من جميع الأطراف في عملية ستتطلب الرصد والمشاركة عن كثب لسنوات عديدة.

## سري لانكا

٤١ - دمرت موجات التسونامي أكثر من ثلثي ساحل سري لانكا وأودت بحياة أكثر من ٣٥ ٠٠٠ نسمة. وقدرت الاحتياجات المالية لسري لانكا بمبلغ ٢,١٥ بليون دولار. وقد خصص للإعمار مبلغ إجماليه ٣,١٧ بليون دولار صرف منه المانحون للشركاء المنفذين ١,٨١ بليون دولار وأنفق منه حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٨ مبلغ قدره ١,٣٩ بليون دولار.

٤٢ - و يتلقى غالبية من يحتاجون مساكن جديدة (باستثناء الموجودين منهم في شمال شرق البلد) منحا نقدية لإعادة البناء، في حين يتولى بناء بقية المساكن المانحون، أو الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر، أو منظمات غير حكومية، أو آخرون. وإجمالا يبلغ عدد المساكن

التي يلزم إعادة بناؤها/ترميمها ٠٦٩ ١١٤ مسكنا، يجري العمل في إعادة بناء ١٨٤ ٧٩ وحدة منها أي زهاء ٥٩ في المائة من العدد الإجمالي. وبالنسبة للبرامج التي يتولى زمامها المانحون، يستلزم الأمر باستمرار تحديد الأرض الملائمة لبناء المساكن الجديدة، ولا تزال الجهود الرامية إلى تلبية الحاجة إلى وضع قوائم دقيقة وكاملة بالمستفيدين تتسبب في حدوث تأخيرات، وقد نتج عن ذلك في بعض الحالات، بعض الإجحاف في توزيع المساكن. وهناك ١٣٥ جماعة محلية تعمل بوصفها ''مجالس للتنمية المجتمعية'' وقد سجلتها الحكومة رسميا كيانات قانونية.

٤٣ - وقد فقد حوالي ٠٠٠ ١٥٠ شخص مورد رزقهم الرئيسي، ومعظمهم كان في قطاع مصائد الأسماك، في حين كان يعمل الآخرون في قطاعي الخدمات والزراعة، وفقد قرابة ٨٠ من المائة مصدر دخلهم الرئيسي وفقد ٩٠ في المائة أصولا إنتاجية. واستخدمت البرامج الخاصة بتهيئة أسباب الرزق أساليب المنح النقدية، والعمل بمقابل نقدي، واستبدال الأصول، وإتاحة فرص الحصول على رأس المال من خلال التمويل المتناهي الصغر؛ ولا يزال الإقبال على برامج المنح النقدية والعمل بمقابل نقدي متواصلا وبخاصة في الشمال والشرق. وفي قطاع مصائد الأسماك، هناك قلق مستمر إزاء كثرة المعروض من المراكب الصغيرة التي تخرج إلى الصيد وتعود منه في اليوم نفسه، مما يسبب نقصا في العمالة، و مشاكل في ما يتصل بقدرة الموانئ الاستيعابية، ويتبدى القلق كذلك إزاء الحاجة إلى مراكب تخرج إلى الصيد لعدة أيام وهي المراكب التي عادة ما تصيد قرابة ثلث إجمالي المصيد. فقد كان التمويل لتصليح/استبدال هذه المراكب ناقصا حتى الآن. كما أن قطاع السياحة تضرر كثيرا، هو أيضا، جراء تصاعد الصراع الذي أدى إلى تراجع كبير في أعداد السائحين مما أثر على مشغلي المشاريع الصغيرة.

٤٤ - وفي قطاع التعليم ظلت إعادة بناء المرافق المتضررة تشكل محط التركيز الأساسي. وقد تمكنت الحكومة من تأمين التمويل اللازم لترميم ما يزيد قليلا عن نصف عدد المدارس المستعملة في إيواء المشردين داخليا. بيد أن معظم مشاريع إعادة بناء المدارس في جفنا، وكيلينوتشي، ومولاتيفو، وفافونيا، ومشاريع عديدة في الشرق، تم التخلي عنها للأسف نتيجة للقيود التي تحد من إمكانات الوصول إليها بسبب الصراع. الأمر الذي ينسحب أيضا على البنى الأساسية في مجال الصحة.

٤٥ - وتشمل التحديات التي لا تزال قائمة في قطاع الصحة، ضرورة بدء مشاريع بناء كبيرة الحجم، وبناء قدرات العاملين في مجال الرعاية الصحية وقدرات المجتمعات المحلية، وتحسين التنسيق على المستوى المحلي. أما بالنسبة للتعليم، فقد تراجعت كثيرا وتيرة رصد البرامج في مناطق الصراع، وظلت الفجوات في التمويل على حالها. وبينما أحرز تقدم في

إصلاح البنى الأساسية، لا تزال هناك تحديات من بينها الصعوبات القائمة في مجالي المشتريات واللوجستيات، وتزايد تكاليف مواد البناء، وعدم وجود عدد كاف من المقاولين المهرة، وانعدام التنسيق. وبالإضافة إلى ذلك، أدت القيود المفروضة على حركة المدنيين والمركبات التابعة للأمم المتحدة وللمنظمات غير الحكومية في بعض المناطق الشمالية إلى نقص العقاقير في المستشفيات والمستوصفات المحلية.

٤٦ - ويتمثل التحدي الأكبر الذي تواجهه عملية تحقيق التعافي في سري لانكا في الصراع الأهلي الدائر هناك. فتصاعد العنف في الأعوام القليلة الماضية، هو الذي أدى إلى انتكاس جهود الإعمار في شمال وشرق البلد، وإن كانت تلك الجهود لا تزال متواصلة بخطى حثيثة في الجنوب. وقد أثر الصراع أيضا على سبل رزق ٢,٥ مليون شخص، وعطل التعافي الاقتصادي للمناطق التي تضررت من كارثة تسونامي. وكان للشواغل الأمنية أثرها في إعاقة العمل في طائفة من القطاعات، مما تعذر معه، بل وأصبح من المستحيل في بعض الحالات، أن يقوم الشركاء الدوليون في مجال تقديم المعونة بنقل أو تسليم المساعدات والإمدادات إلى الشمال والشرق. ومما أعاق تحقيق التعافي، القيود المفروضة على نقل بعض مواد البناء، كالأسمنت والحديد الصلب، وكذلك صعوبة الوصول إلى بعض المناطق.

٤٧ - وتقدم مؤسسات الأمم المتحدة المساعدة في مجال تعميم مسألة الحد من المخاطر في التخطيط الإنمائي على الصعيد المحلي من خلال رسم صورة عامة لمناطق البلد المعرضة لمخاطر. ويجري تعزيز القدرات الوطنية من خلال مركز إدارة الكوارث، وإنشاء مركز لعمليات الطوارئ، وإقامة نظم للإنذار المبكر في مناطق مختارة. وفيما يتعلق بتقديم المساعدة في مجال وضع السياسات، قامت مؤسسات الأمم المتحدة بدور محوري في دعم مداولات اللجنة البرلمانية المصغّرة المعنية بالكوارث الطبيعية وفي ما تلاها من وضع قانون لإدارة الكوارث واعتماده.

٤٨ - وتم تقديم دعم متخصص لإجراء تقييمات بيئية استراتيجية وبناء زخم كبير يدفع باتجاه اعتماد أحكام تلزم بإجراء هذه التقييمات، وقد أجريت في خليج ترينكومالي، وبنادورا، ومقاطعة هامبنتوتا تقييمات بيئية من هذا القبيل، ساهمت فيها الحكومات والجامعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك برنامج لإعادة غرس أشجار المنغروف، تنفذه إدارة الغابات جنبا إلى جنب مع المنظمات المجتمعية، أنشأ في مقاطعة أمبرا مشتلا لشجر المنغروف. وجرى أيضا تحديد ثلاثة مواقع تغطيها الأهوار مجموع مساحتها ٥٥ هكتارا لغرس الشجيرات فيها.

٤٩ - واضطلعت المنظمات الأهلية بتنفيذ نسبة كبيرة من المشاريع المتعلقة بسبل الرزق والإسكان، والبيئة. فلزيادة القدرات المؤسسية لأغراض التنمية في المستقبل، ساعد المشروع المعنون Strong Places ''الأماكن المنيعة'' أكثر من ٧٠٠ من المنظمات الأهلية على تعزيز مشاركتها بصورة فعلية. وترمي هذه المشاريع، إلى تحقيق جملة أمور من بينها تطوير مهارات المجتمعات المحلية والهياكل التنظيمية، والمأمول أن تعزز أدوارها في عملية النهوض ببيئاتها - وهي مهمة يُعتزم مواصلتها لفترة طويلة بعد عملية التعافي من كارثة تسونامي.

## تايلند

٥٠ - تأثر مئات الآلاف من الأشخاص بكارثة تسونامي في تايلند. فقد لقي أكثر من ٢٠٠ ٨ شخص حتفهم، ولحقت أضرار بالغة بـ ٤٠٠ قرية صيد على طول ساحل اندامان، وفقد عشرات الآلاف من العاملين في قطاعي السياحة ومصائد الأسماك وسائل كسب عيشهم. وتضررت البيئة أيضا بشدة من كارثة تسونامي حيث لحقت بالمنتزهات البحرية والساحلية الوطنية أضرار بالغة، ودمرت الشعاب المرجانية، وتضررت الأراضي الزراعية جراء تسرب المياه المالحة إليها.

٥١ - ودمر ما مجموعه ٤ ٨٠٦ مساكن أو لحقتها أضرار. وقد طلب ٤ ١١٠ من ملاك تلك المساكن الدعم من الحكومة التي تعتزم إعادة بناء ٣ ٥٥٨ مسكنا وتقديم دعم نقدي لترميم ٥٥٢ مسكنا آخر. وتسببت القضايا المتعلقة بالأراضي - ومعظمها يتصل بفقدان أراض توارثها أبناء مجتمعات محلية عن أجدادهم ولكنها لم تكن مملوكة لهم بصفة رسمية - في تأخيرات كثيرة. وقد حلت اللجنة الحكومية الفرعية المعنية بتسوية قضايا الحقوق العقارية المتصلة بكارثة تسونامي، معظم المنازعات التي عرضتها عليها المجتمعات المحلية التي تضررت من الكارثة.

٥٢ - وتم إحراز تقدم كبير في مجالات أخرى أيضا. فقد ساهم البرنامج الحكومي المكثف لزيادة وزن الأطفال في خفض معدلات سوء التغذية بين الأطفال في المقاطعات الست التي تضررت من كارثة تسونامي بنسبة ٦ في المائة تقريبا. ودمرت ٢٤ مدرسة أو لحقت بها أضرار؛ وقد تم استبدالها أو ترميمها جميعها باستثناء واحدة لا تزال قيد الإنشاء. وكانت الجهود المبذولة في قطاع البناء ترمي هي أيضا إلى تحسين نوعية المرافق التي تستخدمها الفئات المهمشة. ويجري من خلال مبادرة جديدة لإمداد المدارس في أشد مجتمعات المهاجرين والأقليات الإثنية فقرا في مقاطعات كرابي، وساتون، وترانغ، بمياه الشرب المأمونة وتجهيزها بدورات مياه. وقد تم ترميم أو إعادة بناء ٤٠ مرفقا صحيا من أصل المرافق الصحية المتضررة ومجموعها ٤٨ مرفقا صحيا.

٥٣ - وتشجيعا لتولي الجهات المحلية تصميم وتنفيذ خطط عمل للتأهب للكوارث والتصدي لها، بدأ المركز الوطني للإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية، والأمم المتحدة، في أيار/مايو ٢٠٠٧، مسابقة لوضع أفضل خطة عمل مجتمعية لمشروع فعال ومستدام للتأهب للكوارث والتصدي لها. وقد جربت المسابقة في ٢٤ قرية/مدرسة في ٦ من مقاطعات منطقة اندمان الساحلية، وشجعت على المشاركة الخلاقة للمجتمعات المحلية في إيجاد حلول فعالة وعملية ودائمة في مجال التأهب للكوارث والتصدي لها. وقد أثمر هذا المشروع، الذي انتهى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عن (أ) إنشاء محطات لقياس مستوى سطح البحر للنظام الوطني للإنذار المبكر، و (ب) تعزيز القدرات المؤسسية في مجال إدارة الكوارث والمخاطر وتأهب المجتمعات المحلية.

٥٤ - والعديد من التحديات التي ستعترض تايلند في جميع مراحل تعافيها من كارثة تسونامي هي تحديات عامة طويلة الأجل، نفذت الحكومة بشأنها استراتيجيات وسياسات جديدة. وإذ أقرت الحكومة التايلندية في أعقاب كارثة تسونامي بالقصور في إدارة البلد للكوارث، فقد سنت في تشرين الثاني/نوفمبر القانون الجديد لاتقاء الكوارث وتخفيف حدتها. وقد غير هذا القانون كثيرا نظام تايلند لإدارة الكوارث؛ وأعيد أيضا تشكيل اللجنة الوطنية لإدارة الكوارث لزيادة الكفاءة وتحسين التنسيق فيما بين الوزارات.

٥٥ - ومن الأهمية بمكان أن تواصل مؤسسات الحكم المحلي المشاركة في جهود التعافي الجارية، لأنها هي الأفضل استعدادا لتنظيم نوع المشاركة المجتمعية اللازمة لضمان ارتباط النتائج بحق بالاحتياجات الأسر المعيشية المتضررة. ويجري على أساس تجريبي في إطار مشروع ''دعم إعادة تأهيل المجتمعات التقليدية والبلديات في المناطق المتضررة من كارثة تسونامي في تايلند''وضع دراسات إفرادية ومجموعات أدوات ستستعين بها الحكومة المحلية في أعمال التخطيط، وهي ستتضمن الدروس المستفادة وشهادات محلية بشأن عملية إعادة التأهيل. وتوزع هذه الوثائق في كامل البلد على مؤسسات الحكم المحلي وسائر أصحاب المصلحة.

٥٦ - وفي شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة الأمم المتحدة،، استهلت شركة كوكاكولا في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، مشروع ''العمل مع المجتمعات المحلية لتلبية الاحتياجات من المياه والمرافق الصحية بشكل مستدام'' حيث اختيرت أربع قرى/مجتمعات محلية لتنفذ فيها عملية تنمية الموارد المائية في لانتا آيلند بالنسبة للعنصر التايلندي. ومنذ إنجاز المشروع في نهاية عام ٢٠٠٧، والحاكم والسلطات المحلية يبدون التزاما بمواصلة جهود إيجاد تهيئة سبل الرزق وتحقيق التعافي المبذولة في المنطقة. وقد ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أيضا في حشد أموال من أجل برنامج لإدارة الغابات الساحلية وورشة لإصلاح المراكب، جمعها من مرفق البيئة العالمية وبرنامج التعاون بين بلدان الجنوب. وبالإضافة إلى الجهود الغوثية والإنمائية، سهل المشروع أيضا تسوية مشاكل النزاع على الأراضي من خلال التدخل في مجال حقوق الإنسان.

## جمهورية تنزانيا المتحدة وسيشيل والصومال وماليزيا وميانمار

٥٧ - كانت كارثة تسونامي خارقة للعادة سواء من حيث قوتها التدميرية أو نطاقها الجغرافي الواسع حيث وصلت الأمواج إلى مناطق وسكان على بعد ٠٠٠ ٤ ميل من مركز الزلزال السطحي. وبالإضافة إلى البلدان الخمسة الأكثر تضررا، لحق بجمهورية تنزانيا المتحدة وسيشيل والصومال وماليزيا وميانمار دمار متفاوت الدرجات.

٥٨ - ففي ماليزيا، كانت كارثة تسونامي أخطر كارثة في تاريخ البلد، إذ أودت بحياة ٦٩ شخصا ودمرت أو ألحقت أضرارا بمساكن ٠٠٠ ٨ شخص، يعيش العديد منهم في مجتمعات محلية فقيرة تمارس صيد الأسماك. وفي ميانمار، بلغ عدد القتلى المعلن عنه رسميا ٦١ قتيلا، وتضررت على طول الساحل الجنوبي بصورة مباشرة أو غير مباشرة ٢٠٠ قرية، وعدد من الأشخاص يتراوح بين ٠٠٠ ١٠ و ٠٠٠ ١٢ شخص. وألحقت كارثة تسونامي أضرارا بالمساكن والبنى الأساسية في سيشيل، حيث قتل شخصان وشردت ٩٥٠ أسرة. وفي الصومال، حلت الكارثة مباشرة بينما كانت موجة الجفاف توشك على الانتهاء وكانت سبل الرزق في سبيلها إلى التعافي من الأضرار التي لحقتها جراء الفيضانات الخاطفة، والأمطار الثلجية، والتدهور البيئي. ولقي ما مجموعه ٢٨٩ شخصا مصرعهم، واحتاج ٠٠٠ ٤٤ شخص إلى مساعدات إنسانية عاجلة. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، أودت كارثة تسونامي بحياة ١٢ شخصا.

٥٩ - وفي الصومال، أسفر تشييد المدارس عن تسجيل أعلى معدلات التحاق بالمدارس في السنوات الـ ١٥ الماضية. وفي ماليزيا، كان لأفضل الممارسات المستخلصة من التدخلات في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المناطق المتضررة من جراء كارثة تسونامي، مثل الحد من الضرر ومنع انتقال الإصابة بالفيروس من الأم إلى الطفل، أثرها في وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي ميانمار، حصل ما يزيد عن ٠٠٠ ٦٠ أسرة على ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات للوقاية من الملاريا.

# ثانيا – حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، ٢٠٠٧ (A/62/83-E/2007/67)

## ألف – التنسيق في مرحلتي تقديم المساعدات الإنسانية والتعافي

### الهياكل الميدانية المكرسة لإدارة عملية التعافي

٦٠ – أثبتت شبكة المكاتب الميدانية التي أنشئت في ثماني مقاطعات (١٢ في ذروة عملية التعافي من الكارثة) في سري لانكا ما لها من فوائد جمة في الفترة التي تلت مباشرة وقوع الكارثة وأثناء جهود التعمير التي تلتها. ذلك أن إلمام موظفي المكاتب الميدانية بالحالة الميدانية عن كثب قد ساعد إلى حد بعيد في الحصول بسرعة على تقييمات للاحتياجات وإعداد مقترحات مشاريع مبنية على الاحتياجات ليهتدي بها في الجهد المبذول لتحقيق التعافي.

٦١ – وفي إندونيسيا، أعد، بناء على طلب من حاكم اتشيه ومدير وكالة الإصلاح والتعمير، إطار عمل متكامل للتخطيط والتنسيق والرصد لأغراض التعافي، هو إطار عمل أتشيه للتعافي وضع تقريبا في صيغته النهائية. ويكفل هذا الإطار الذي يتولى زمام الأنشطة المدرجة في نطاقه رؤساء حكومات المقاطعات وتدعمه الوكالة وشركاء دوليون، الترابط فيما بين مجالات حيوية في الفترة الانتقالية التي تمر بها أتشيه: عمليات السلام الجارية وجهود إعادة الإدماج، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، واللامركزية الديمقراطية، والتنمية الاقتصادية، وإعادة بناء الهياكل الأساسية والمساكن، والخدمات الاجتماعية الأساسية – فضلا عن القضايا المشتركة بين عدة قطاعات كالبيئة والمسائل الجنسانية. وسيضع هذا الإطار خريطة طريق لبناء القدرات وإدارة الأصول دعما لعملية متروية لتسليم الوكالة مقاليد الأمور إلى الحكومة المحلية في عام ٢٠٠٩.

٦٢ – وعلى مستوى الأقاليم، قاد حاكم أتشيه تيمور آلية تنسيق التعافي المدعومة من الأمم المتحدة/الوكالة. وقد دفع نجاحها إلى إنشاء ٢١ آلية إضافية في أتشيه ونياس تؤدي دورا بالغ الأهمية في هيكلة التنسيق والتخطيط على مستوى الأقاليم وتعزيزه؛ ويتولى إدارة هذه الآليات أمانة مشتركة أعيد تشكيلها تتألف من الحكومات المحلية، والوكالة والأمم المتحدة. ويشكل هذا المنتدى آلية مهيكلة تكفل توخي نهج تشاركي في وضع وتنفيذ ورصد خطط لتحقيق تعافي وتنمية الأقاليم بمشاركة ممثلين عن المجتمع المحلي، والوكالات الدولية، وبرنامج تنمية كيكاماتان، والمكتب الإقليمي للوكالة، وما إلى ذلك. وتتمثل النواتج الرئيسية للمنتدى في وضع استراتيجية شاملة للتعافي في كل إقليم، وتقديم نبذة عن أفضل البيانات المتاحة عن الأقاليم لتخطيط عملية تحقيق التعافي.

٦٣ - وسعيا لتعزيز التنسيق وتحسين سبل التعامل مع التحديات والفرص عبر مختلف المجالات المواضيعية والمناطق الجغرافية، يجري في عام ٢٠٠٨ إحلال شبكة للإدارة الإلكترونية للمعارف تتكون من أخصائيين وصانعي قرارات دوليين ومحليين في مجالي التعافي/الحوكمة. وهذه الشبكة هي إحدى أفضل الممارسات الدولية للأمم المتحدة وتعرف ''بتبادل الحلول'' وستنشئ ست ''مجتمعات ممارسة'' إلكترونية تدعمها أمانة التنسيق والبحوث لكفالة كون الوصفات (الحلول) عالية النوعية وملائمة من حيث التوقيت وموجهة نحو الهدف في جميع مراحل التخطيط والبرمجة والتنفيذ لعمليتي التعافي والحوكمة. والمهم أن الشبكة ستحصل على خبرات الوكالة، وستواصل الاستفادة منها ومن خبرات الشركاء الآخرين الذين سيبقون في الشبكة بعد عام ٢٠٠٩.

٦٤ - ومن أجل تيسير عملية التعافي، وخصوصا فيما يتعلق بالإيواء والبنى الأساسية للمجتمعات المحلية، نفذت النهج المجتمعية لكفالة بقاء المهارات والاستثمارات في المجتمعات المحلية وتعزيز تقديم المنح والتضامن. وكان لا بد أيضا من تدريب المجتمعات المحلية والموظفين الحكوميين المحليين ليتسنى إجراء هذه العملية.

## باء - النماذج المختلفة للمؤسسات الحكومية المعنية بالمسائل الإنسانية والتعافي

### ١ - الإصلاح المتواصل لمؤسسات التعافي

٦٥ - بموجب أحكام قانون إدارة الكوارث، أنشأت إندونيسيا وكالة وطنية لإدارة الكوارث لتوفير قيادة شاملة في مجال الحد من أخطار الكوارث بما فيها الاستجابة في حالات الطوارئ عن طريق البرامج القطاعية المعتادة، وكذلك بفضل الأموال المخصصة في الميزانيات الوطنية وميزانيات الأقاليم والمناطق. ويقوم القانون على المنطق القائل بأن الحماية من مخاطر الكوارث تقع ضمن حقوق السكان الأساسية، ويؤكد على دور الحكومة بوصفها الجهة المسؤولة عن ضمان هذه الحماية. وتؤكد الأحكام كذلك على ضرورة إدراج مسألة الحد من مخاطر الكوارث في البرمجة الإنمائية الوطنية، وتخصيص أموال كافية لهذا الغرض. وعلاوة على ذلك، ففي حالة الإعلان عن وقوع كارثة، تمارس الوكالة سلطات خاصة لقيادة الاستجابة وتنسيقها، بما في ذلك الاضطلاع بأعمال التعافي المبكر، والإصلاح والتعمير، حسبما ينص عليه كذلك القانون الجديد. ويمنح رئيس الوكالة الجديدة رتبة وزير.

٦٦ - وفي إطار المساعدة الشاملة للجهود الوطنية للحد من أخطار الكوارث وإدارة الكوارث والمخاطر، تواصل سري لانكا تقديم الدعم التقني لمركز إدارة الكوارث وتنمية قدراته، وهو الوكالة الرائدة المنشأة حديثا والمعنية بجميع الجهود المبذولة في البلد للحد من

مخاطر الكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح برنامج تنمية القدرات لأغراض التعافي مجموعة متكاملة من تدابير دعم مؤسسات القطاع العام المشتركة في أنشطة التعافي من كارثة تسونامي، ومساعدتها على تنمية/تعزيز قدراتها على تقديم خدمات فعالة في مرحلة ما بعد جهود التعافي. وفي إندونيسيا، عقد حاكم أتشيه اجتماعا للفريق العامل المعني بالفيضانات لدعم جهود إدارته المتعلقة بوضع خطط للتأهب للطوارئ الناتجة عن الفيضانات السنوية والتصدي لها . فمن المعروف أنها تجلب الكوارث على المجتمعات المحلية وتقطع لمدة أيام بل وأسابيع أسباب الرزق والتعليم والتنقل. وسيكون من شأن الجهود المبذولة لوضع قاعدة بيانات للتأهب للفيضانات ذات قدرة استيعاب دولية أن تزيد من سرعة التحرك يستغرقه للتصدي للفيضانات وعملية التعبئة.

## ٢ - تقييم الأضرار والاحتياجات

٦٧ - قدم الشركاء في نظام رصد وتقييم آثار التعافي من كارثة تسونامي بعض التوصيات الرئيسية التي ينبغي للذين يقترحون إصلاح عمليات تقييم الاحتياجات مراعاتها، ومن بينها ما يلي:

- وجوب التنسيق بين مختلف الوزارات التنفيذية ووكالات جمع البيانات حيث أنه لا يتم تبادل بعض البيانات بشكل روتيني رغم سهولة الحصول عليها؛ ويتعين على الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة دعم التنسيق بين هذه الوزارات والوكالات وداخلها

- لكي يتسنى الاستفادة من المعلومات، يتعين تصنيف البيانات وفقا لأصغر قاسم مشترك ممكن أي، على مستوى المناطق الفرعية أو القرى، وذلك رهنا بنوع البيانات التي يجري تجميعها؛ وينبغي أن تشمل عملية جمع البيانات السكان غير المتضررين بغية رصد أوجه عدم الإنصاف التي قد تسفر عن عملية التصدي للكوارث أو التي قد تؤدي هذه العملية إلى تفاقمها. وسيزود هذا النهج صانعي القرارات بقاعدة من الأدلة تكون أكثر اتساقا تردع الجهات المستجيبة عن ''إحداث أضرار'' من خلال تطبيق سياسات وممارسات انتقائية ومفرطة في التشدد

- من المهم إدراج نسب مئوية وأرقام مطلقة على حد سواء في عملية جمع البيانات لكي يتسنى معرفة مدى الدمار ونطاق الخسائر، فضلا عن قدرة المجتمع المحلي على التكيف مع الوضع

- لما كان الأساس في البرمجة الجيدة وصنع القرارات السليمة هو جودة المعلومات فلا بد من تحليل البيانات وتحويلها إلى ناتج يفيد صانعي القرارات. وحتى الآن، لم تتمكن النُظم العديدة المنشأة أثناء عملية التصدي لكارثة تسونامي من تزويد صانعي القرارات بمعلومات جيدة بشكل دائم.

## جيم - الشفافية والمساءلة إزاء الجهات المانحة بما في ذلك التتبع والإبلاغ الماليان والرصد والتقييم وقياس التقدم المحرز

٦٨ - أشار الأمين العام في تقريريه لعام ٢٠٠٦ (A/61/87-E/2006/77) وعام ٢٠٠٧ (A/62/83-E/2007/67) إلى أنه قد استحدثت أدوات عديدة لزيادة شفافية الجهات الفاعلة العديدة المشاركة في عملية التصدي لكارثة تسونامي وإخضاعها للمساءلة. وقد تم إحراز تقدم كبير في استحداث واستخدام العديد من هذه الأدوات ولا سيما قواعد البيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية ونُظم رصد وتقييم آثار التعافي من كارثة تسونامي وتحالف تقييم تسونامي.

### ١ - قواعد البيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية

٦٩ - عولجت ولا تزال تعالج توصية الأمين العام التي تدعو جميع المنظمات المحلية والدولية إلى تزويد نظم قواعد البيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية بمعلومات شاملة (A/61/87-E/2006/77، الفقرة ٦٩). وجرى بانتظام تحديث القواعد الوطنية الأربع لبيانات المساعدة الإنمائية المنشأة لتتبع المساعدة المتعلقة بالتعافي والتعمير وتوفير بيانات عن كل مشروع على حدة وبإمكان أفراد الجمهور والحكومات والجهات المانحة وجميع الأطراف المهتمة الاطلاع بأنفسهم على قواعد البيانات، وتوفر التقارير المعدة سلفا الموضوعة على الموقعين القطريين لسري لانكا وتايلند على الإنترنت معايير جديدة لاتخاذ القرارات والمساءلة والشفافية. ولقد تم اطلاع المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات على قواعد البيانات هذه واستخدمتها هذه المنظمة في سياق استعراضها للمساعدات المتعلقة بكارثة تسونامي.

٧٠ - وأنصب الدعم التقني الذي تقدمه الأمم المتحدة لقواعد البيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية بصفة رئيسية على بناء القدرات في الوكالات الحكومية التي تدير قواعد البيانات لصيانة وتحديث النظم محليا بهدف كفالة استدامة هذه الأداة في الأجل الطويل. ولقد ترتب على العنصر الثاني تطويع النظم لتمكينها من بلوغ أهداف واسعة النطاق وطويلة الأجل في مجال المساءلة والشفافية، وهي أهداف تتجاوز الأهداف المتصلة بكارثة تسونامي. ومن ثم،

فقد جرى تكييف قاعدة البيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية في سري لانكا لمراعاة مساهمات القطاع غير الحكومي (بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص) في مبادرات تحقيق التعافي والتنمية الطويلة الأجل. وفي ملديف، تطور النظام صوب تتبع الميزانية الوطنية عموما، بما فيها الموارد المحلية المستخدمة لإعداد برنامج استثمارات القطاع العام. وفي إندونيسيا، أدمجت قاعدة البيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية في قاعدة بيانات عملية التعافي في أتشيه – نياس التابعة لوكالة الإنعاش والتعمير، لتشكل فيها أداة للرصد والتخطيط.

٧١ – وينبغي لجميع المنظمات المحلية والدولية مواصلة دعم جهود السلطات الحكومية المختصة كي تتحمل المسؤولية الكاملة عن إدارة وكفالة استدامة قواعد البيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية، بما في ذلك تكييفها بشكل مستمر مع أوجه الاستخدام المتصلة بالمساءلة والشفافية في مجالات تتعدى كارثة تسونامي وزيادة التكامل مع الهياكل الحكومية المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ولعل ذلك يضمن الاستمرارية في رصد التعهدات المالية ومدفوعات السداد فضلا عن توسيع نطاق قاعدة البيانات هذه بحيث تدرج فيها جوانب من قبيل مؤشرات تتبع النواتج على المستوى الأعلى والأكثر تفصيلا لرصد المشاريع غير الممولة من المساعدة الإنمائية الرسمية.

### ٢ – تقديم الدعم إلى نظام رصد وتقييم آثار التعافي من كارثة تسونامي

٧٢ – نظام رصد وتقييم آثار التعافي من كارثة تسونامي هو إطار تحليلي مشترك مصمم لمساعدة الحكومات ووكالات المعونة والسكان المتضررين على تقييم ورصد معدل تحقق عملية التعافي من كارثة تسونامي واتجاهها، وهو يتألف من أربعة عناصر رئيسية، هي: (أ) مؤشرات النتائج والأثر المجمعة إلى حد كبير من خلال الدراسات الاستقصائية الحكومية الحالية؛ (ب) مؤشرات الرصد الأساسية الخاصة ببلدان محددة المجمعة إلى حد كبير بواسطة النُظم الاعتيادية لاستقاء المعلومات؛ (ج) مختلف الطرائق المستنبطة لسبر وجهات نظر الفئات السكانية المتضررة؛ (د) طرائق إضافية تتيح استخدام منظور ثلاثي يُساعد في تحليل وتفسير النتائج الكمية. وجدير بالذكر أن إطار نظام رصد وتقييم آثار التعافي من كارثة تسونامي يعالج الثغرات الموجودة في النهج التحليلية التي تتبعها الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة المشتركة في تحقيق التعافي. ولقد بيَّنت التحليلات التي أجريت في سري لانكا وإندونيسيا وملديف كيف يمكن مقارنة البيانات الحالية مع تقييمات الاحتياجات الحالية وتصنيفها حسب المناطق الفرعية أو الجزر أو القرى بحيث تكشف في العمل المضطلع به

لتحقيق التعافي عن مواضع التقدم الكبير، والالتزامات التي تزيد أحيانا عن الاحتياجات وغير ذلك من الثغرات.

٧٣ - وفي إندونيسيا، أعد قسم المعلومات والتحليلات في مكتب منسق الأمم المتحدة لعمليات التعافي في أتشيه - نياس، الذي يعمل بالاشتراك مع وكالة الإنعاش والتعمير وحكومة المقاطعة تقريرا ثانيا عن رحلة ميدانية لتعرضه الوكالة على حلقة عمل في بانكوك (٢٠٠٧) عن نظام رصد وتقييم آثار التعافي من كارثة تسونامي، وكذلك في حلقة عمل في باندا أتشيه. ولتلبية الاحتياجات المتغيرة لأغراض التحليل والبرمجة، يتضمن التقرير الثاني ٨٠ مؤشرا إضافيا على الظروف الاجتماعية والثقافية والديمغرافية والاقتصادية السائدة في أتشيه ونياس.

٧٤ - وقادت حكومة ملديف من خلال وزارة التخطيط والتنمية الوطنية عملية تنفيذ نظام رصد وتقييم آثار التعافي من كارثة تسونامي بدعم متواصل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ولمواصلة التقدم وبناء قدرات الحكومة على نحو مطرد، وضعت الوزارة مقترحات واسعة النطاق التمست لها الدعم.

٧٥ - وطلبت حكومة سري لانكا من الأمم المتحدة قيادةَ الجزء المتعلق بالتقييم النوعي من مبادرة نظام رصد وتقييم آثار التعافي من كارثة تسونامي خلال حلقة عمل عُقدت في أيار/مايو ٢٠٠٦ ببانكوك. وأجريت في خمسة أقاليم متضررة دراسات استقصائية لتصورات المستفيدين، جنبا إلى جنب، مع جامعة كولومبو، استعان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمشروعه الخاص بعمليات مشاورة السكان بشأن عملية تحقيق التعافي من كارثة تسونامي الذي حقق نجاحا كبيرا والذي اضطلع به في عام ٢٠٠٥ في إجراء مناقشات جماعية مركزة مع الجماعات المستفيدة في جميع أنحاء الأقاليم الستة المتضررة، وذلك في إطار الجهد المندرج ضمن نظام رصد وتقييم آثار التعافي من كارثة تسونامي. وسيوفر العنصران مجموعة شاملة من البيانات النوعية عن تصورات المستفيدين لعملية التعافي. وبالإضافة إلى ذلك تقدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية الدعم إلى الموظفين الرئيسين في نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين فيما يتعلق بإجراء التحليلات في المناطق الفرعية في قطاعات الصحة والتعليم وسبل الرزق، مما يستدل منه كذلك على ما للنظام المذكور من قدرات كامنة كأداة للتنسيق.

٧٦ - وبشكل عام، أُحرز تقدم ملحوظ في مواصلة تطوير واختبار إطار نظام رصد وتقييم آثار التعافي من كارثة تسونامي. وقامت البلدان المشاركة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ بتحديث

مؤشرات الحد من مخاطر الكوارث، بحيث تعكس التغييرات الهامة التي طرأت على حالة التعافي في معظم البلدان وأضافتها إلى الإطار المذكور. ويبذل حاليا بَلَدان اثنان على الأقل جهودا من أجل ربط إطار النظام بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بما يكفل الانتقال على نحو سلس نحو أنظمة رصد وتقييم تدعمها طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، ويشجع، وهذا هو الأهم، يشجع عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على تمكين صانعي القرار المحليين من تحليل وتجزئة البيانات على أدنى مستوى ممكن. وتعمل بلدان عدة تتعاون الآن مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما على تطبيق هذا النهج على الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٧ - وأعد تحالف تقييم تسونامي خمسة تقييمات مواضيعية وتقريرين توليفيين في عام ٢٠٠٦. ويواصل أعضاء التحالف نشر النتائج على مختلف الجهات الفاعلة، ويواصلون، وهو الأمر الأهم، قياس التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. ومن المنتظر أن يستمر هذا العمل خلال عام ٢٠٠٨ حيث إنه من المعتزم أن تناقش في مناسبات بارزة مع الوكالات والمنظمات غير الحكومية الدولية والثنائية وغيرها النهج التي ستتبع في اعتماد توصيات التحالف التي أشير إلى العديد منها في مواضع عديدة من هذا التقرير.

### ٣ - إتاحة المعلومات عن المساءلة للمجتمع المدني

٧٨ - لا تزال الشفافية والمساءلة تُعتبران عاملين أساسيين في برامج التعافي من كارثة تسونامي وقد نُفذت مبادرات عدة سعيا إلى معالجتهما. وقاد مشروع Strong Places(الأماكن المنيعة) في سري لانكا مبادرة لمنظمة إيد واتش لتمكين المجتمعات المحلية من رصد تقدم المشاريع.

٧٩ - وحرص موئل الأمم المتحدة على أن يجري تقييما شاملا لخططه للإسكان المنظمة على مستوى المجتمعات المحلية. ففي إندونيسيا مثلا، تجري المراجعات المجتمعية على ثلاثة محاور مع تقديم بيانات تفصيلية من المصرف الطرف في الشراكة، بينما تتولى جامعة محلية تقديم التقييم المتعمق لفترة ما بعد البناء، وهو ما يشرك عددا كبيرا من أفرقة التركيز من أبناء الجماعات المحلية.

## دال - الحد من المخاطر، والإنذار المبكر بأمواج تسونامي، وإدراج الوقاية في التخطيط الإنمائي

٨٠ - منذ وقوع كارثة تسونامي، أصبحت هناك تدابير عديدة تركز على تقييم وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر بأمواج تسونامي تركيزا ينصب بصورة أساسية على القيام في جملة أمور بإنشاء هياكل لإدارة لهذا النظام، وتقديم المشورة التقنية وتولى التنفيذ، وتوعية الجمهور والتأهب، والتدريب وما إلى ذلك.

٨١ - وقد أجريت في بلدان المحيط الهندي المتضررة من كارثة تسونامي أنشطة تدريبية مركزة عديدة شارك فيها أكثر من ١٥٠ مسؤولا وباحثا وطنيا، ولا تزال هذه الأنشطة تقدم في جميع أنحاء المنطقة مواد مناسبة لتوعية الجمهور وتثقيفهم تراعي الاعتبارات الثقافية. كما اعتُمدت سلسلة من المعايير الرئيسية لقياس التقدم المحرز في إنشاء جهات تنسيق رسمية للإنذار بأمواج تسونامي، وفي تعزيز الشبكات والاتصالات المتعلقة بكشفها، ووضع خطط وطنية شاملة لكل بلد مشارك في العملية.

٨٢ - ويشمل اليوم نظامُ الإنذار المبكر بأمواج تسونامي في المحيط الهندي شبكات مراقبة للاهتزازات والمحيطات، ومراكز إقليمية للتحليل والتنبيه، ومراكز وطنية للإنذار بأمواج تسونامي موصولة بالأنشطة الوطنية لتقييم المخاطر والتأهب لها. وأنشأت خمس وعشرون دولة (من ٢٨ دولة ممكنة) جهات تنسيق رسمية للإنذار بأمواج تسونامي قادرة على تلقي ونشر التنبيهات المتعلقة بأمواج تسونامي على مدار الساعة. ويوفر فريق التنسيق الحكومي الدولي لنظام الإنذار بأمواج تسونامي في المحيط الهندي والتخفيف من آثارها الذي تقوم اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بتنسيق أعماله، مثالا ممتازا عن التعاون بين الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة والمانحين. فهو الذي يبتّ في التكنولوجيات الأساسية المقرر استخدامها وفي آليات الحكم والتمويل والتعاون والاتصالات على الصعيد الإقليمي. في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، رحب الفريق الدولي المعني بالأزمات/نظام الإنذار بأمواج تسونامي في المحيط الهندي والتخفيف من آثاره، بالعروض المقدمة من الهند (في حزيران/يونيه ٢٠٠٨)، وأستراليا (تموز/يوليه ٢٠٠٨) وإندونيسيا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨) للعمل كمقدمي خدمات إقليميين لمراقبة تسونامي مما يحل في عام ٢٠١١ محل الخدمة المؤقتة التي كان يقدمها مركز الإنذار بأمواج تسونامي في المحيط الهادئ والوكالة اليابانية للأرصاد الجوية.

٨٣ - وحتى أيار/مايو ٢٠٠٧، قدم ١١ بلدا من منطقة المحيط الهندي خطط عمل وطنية للتغلب على هذه الفجوة القائمة في تنمية القدرات الوطنية. وعرضت مجموعة من سبعة شركاء في نظام الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث تقديم دعم في مجالي المشورة والتنفيذ إلى الحكومات التي تأخرت في تنمية قدراتها الوطنية. وخلال عام ٢٠٠٧، اتخذ أعضاء المجموعة السبعة تدابير لتعزيز التنسيق الإقليمي وفيما بين البلدان للأنشطة التي يقوم بها الشركاء والأنشطة التي يعتزمون القيام بها.

٨٤ - وفي إطار التنسيق الذي تضطلع به أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، تحقَّقَ إنجاز رئيسي هو إنشاء آليات للشراكة والتنسيق تشمل طائفة واسعة من الشركاء

والمانحين، الأمر الذي يستدل منه على الفائدة من وجود جهاز متكامل من أجل دعم تنفيذ إطار عمل هيوغو. وعلى المستوى الوطني، تعكف البلدان على تحديد المسؤوليات على نحو أكثر وضوحا بما يكفل تركيز أنظمة الإنذار المبكر على الناس. إلا أن العناصر الحيوية لتأهب المجتمعات المحلية وتثقيفها وبرامج التوعية غير متوافرة عموما في معظم البلدان. ولم تقم سوى قلة من البلدان بوضع خطط طوارئ لمواجهة أمواج تسونامي أو باختبار إجراءات التصدي لأمواج تسونامي والزلازل. وعلاوة على ذلك، لا يزال يتعين جمع الكثير من البيانات اللازمة لوضع هذه الخطط. ومع ذلك، فقد بات لدى جميع صانعي السياسات وعي أكبر بأهمية الحد من هذه الكوارث والقضايا البيئية.

## هاء – التطلع نحو المستقبل

٨٥ – سلط تقريرا عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ الضوء على عدد من القضايا التي أسترشد بها في جهود وسياسات التعافي والتعمير، وأثرت بعد ذلك كثيرا على التقدم والمنجزات والنتائج. وفي أشد البلدان تضررا، يجري الآن تعميم هذه الجهود في مشاريع وبرامج المساعدة الإنمائية الطويلة الأجل. وفي ضوء ما تقدم، يبدو أنه لم يعد ثمة حاجة إلى مواصلة موافاة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتقارير بشأن هذه الحالات المحددة.